

التراث المعماري الكولونيالي
الحيازة والتراث المتنازع فيهما
Colonial Architectural Legacy
The Contested Possession And Heritage-Making

مصطفى بن حموش¹*

¹ معهد الهندسة المعمارية و التعمير، جامعة سعد دحلب، البليدة 1، madinarch@gmail.com

تاريخ القبول : 2021/11/30

تاريخ الاستلام : 2021/09/17

ملخص: لا يزال الاهتمام بالعمارة الكولونيالية تنامي و يتحول - سواء في الميدان الأكاديمي أو الممارسة المهنية- إلى حقل من حقول الحفاظ و ترميم التراث، و ذلك نظرا لوجودها البارز و الواسع في المدن الجزائرية. غير أن قيمتها السيميائية المرافقة لها، تطرح إشكالية حادة بسبب صبغتها التاريخية التي لا تتوافق مع التوجه الثقافي الرامي إلى ترميم و استرجاع الهوية الوطنية. ففي محاولة لتجاوز مصطلح "التراث الكولونيالي" برزت اجتهادات أجنبية (أوربية) تدعو إلى استعمال مصطلح "التراث المشترك"، و "تراث ما وراء البحار"، و "تراث القرنين التاسع عشر والعشرين" كما هو موجود في أدبيات منظمة إيكوموس 2007. فقد عمدت بعض الحكومات و الدوائر الثقافية العالمية، خاصة من الدول المستعمرة، إلى ربط مساعداتها المالية بشرط تخلي الهيئات عن التسمية الكولونيالية. إن ذلك يتوازى مع استمرار الجدل الأكاديمي والسياسي المحتدم حول تملك هذه التركة المعمارية ومكانتها في المجتمعات البلدان المستقلة. و لذلك فإن المقال يطرح مسألة المطالبة بتصنيفه كتراث وطني، في ظل ما يواجه ذلك من مصادمة للذاكرة المناهضة للاحتلال و الحيازة المتنازع عليها، ثم يحلل أوجه المواجهة في ضوء ثنائية الأثر السيميائي لهذا التراث من جهة، و قيمته الخدمية من جهة أخرى. من حيث المنهجية فإن البحث يهدف إلى تأسيس رؤية نظرية تعتمد على هذه الثنائية. أما في المجال المهني فإنه يساعد على ترشيد عمليات الترميم و الحفاظ و كيفية التعامل مع المباني القديمة الموروثة من عهد الاحتلال الفرنسي.

الكلمات المفتاحية: العمارة الكولونيالية؛ عملية الترميم؛ ما بعد الكولونيالية؛ الذاكرة الجماعية؛ الهوية الوطنية.

Abstract : The colonial heritage is increasingly expanding as a field of conservation and heritage enhancement both in academia and in safeguarding practices. However, its status presents an antagonistic issue because of its sense of belonging. The diversity of its designation; “shared heritage”, “overseas heritage” and “heritage of the XIX-XXth centuries” that attempts to bypass the term colonial (ICOMOS 2007, 41) in order to obtain financial aid, especially from ex-colonizing countries, has not prevented the continuation of the heated academic and political debates on its nature and its status. The article first presents the issue of its heritagization, which faces the anti-colonial memory and its contested belonging, and analyses the fields of confrontation in the light of its semantic presence on one hand, and its usage value on the other. On a practical level, it offers professionals a binary approach that helps establish a framework of thinking and direct the preservation policies and field actions.

Keywords : colonial heritage; heritagization; postcolonialism; collective memory; national identity.

مقدمة

يتزايد الاهتمام الدولي بالتراث منذ العقود الثلاث الماضية. و يتزامن مع التوجه الدولي نحو تثمين الثقافات المحلية، و اعتبار التاريخ و الجغرافيا المحركين الأساسيين في التنوع الثقافي للمجموعات البشرية. و قد يعود ذلك بداية إلى تلك السنوات الطوال من الإهمال و الإنكار الذي كان يواجه التاريخ و التراث، نتيجة هيمنة الفلسفة الحدائية التي سادت منذ ستينات القرن المنصرم و التي نادى بتمجيد القطيعة مع الماضي و الهروب نحو المستقبل. أما في العشريات الأخيرة، فإن العولمة التي أخذت تطغى على التعدد الثقافي و تنشر النمطية القسرية، أصبحت هي المحرك الأساسي لتثمين التراث و استثماره في الحفاظ على الهوية و تنميتها .

و في هذا الإطار فإن وجود التركيبة الكولونيالية في البلدان المستعمرة سابقا، هو إحدى الموضوعات الساخنة التي تدخل في دائرة الاهتمام الدولي بالتراث. فهو لا يزال يغذي تجاذبا داخليا بين الوطنيين الذين ينادون بتحرير الثقافة من بقايا الاحتلال و العودة إلى الأصول، و التقدميين الذين يختارون الانفتاح الثقافي و السياسي على الدول الغربية و استيعاب تركتها و قيمها بحجة الواقعية و العصرية. و لا يقتصر هذا الجدل على البلدان المحتلة سابقا بل هو كذلك قائم في البلدان الغربية التي ارتبط تاريخها بحركة التوسع الكولونيالي. تقول مرسيدس فيوليت (2005)، أن البلدان الغربية، بما فيها فرنسا، تعاني من لسعات الحرج الدائم حول كيفية التعامل مع التاريخ الكولونيالي. فهو فصل يفضل إحقاؤه بدل عرضه و كشف النقاب عنه . و قد تحول الجدل إلى إشكالية وضع المصطلحات و التأويلات بداية، ثم إلى سياسة ثقافية و استراتيجيات حماية هذا الموروث. فالرئيس السابق ل ICOMOS، يوح بأن منظمته، التي كانت مهمتها دراسة و حماية التراث الكولونيالي المشترك، اضطرت إلى حذف مصطلح "الكولونيالي" من اسم اللجنة و المراسلات لاعتبارات سياسية. فقد أعربت الحكومة الهولندية عن اعتراضها على المصطلح و ربطت مساعدتها المالية بشرط حذف مصطلح "كولونيالي" في تسمية هذه المباني. وأوضح المسؤولون أنه لن يتم تقديم أي دعم إلى طلبات تحمل كلمة "كولونيالي" في نصها. و قد أصبح هذا المصطلح مرفوضا منذ سنوات عديدة في دوائر وزارة الخارجية الهولندية. (النشرة الإخبارية 04.17.2003).

أما في البلدان التي خضعت للحركة الكولونيالية، و في ظل صعود حركات الاستقلال و القومية، فقد أصبح التراث الكولونيالي مهدداً بالاندثار و حتى التخريب. فالجدل حول إبقاءه لا يزال يجري في هذه البلدان. و أحيانا يتم تمويه الجهد للحفاظ عليه من خلال تسمية هذه التركيبة باسم "تراث القرن التاسع عشر"، أو "التراث المشترك". و يبقى السؤال المطروح وراء هذه المصطلحات هو: لمن يعود هذا التراث؟ من المسؤول حقا و لمن تعود ملكيته: المستعمر بفتح الميم، أم المستعمر بكسر الميم، أم كلاهما (Roosmalen P. V. 2003) و، (Lagae J. 2008)؛ ففي حالة الجزائر التي بدأ التراث يأخذ مكانته ضمن المنظومة الثقافية كرد فعل على تاريخ الاحتلال الفرنسي الذي عمل على طمس الثقافة المحلية و محو الهوية الوطنية و ممارسة التثقيف القسري، يبقى السؤال المفتوح حول مسألة تصنيف التركيبة الكولونيالية، ثم طريقة التعامل الميداني مع المباني التي تعود إلى حقبة الاحتلال .

إن الهدف من هذا العمل إذن هو مساءلة هذه التركيبة المتأرجحة بين الانتماء التاريخي للنظام الكولونيالي و التموقع الجغرافي فوق التراب الوطني. و قد تم تنظيم هذه المناقشة في جزأين، أحدهما نظري يتعلق بالسياقات التشريعية و الفلسفية، والثاني عملي يتعلق بالآثار العملية في مجال الحماية و الحفاظ.

و يجدر بنا توضيح دوافع إبقاء مصطلح "الكولونيالية" على حاله اللاتيني بدل استعمال ما هو شائع في الكتابات المعاصرة، ألا و هو "الاستعمارية" في هذا المقال.

فبالعودة إلى الأصل اللغوي لكلمة "الاستعمار" نجد أنها اشتقت من جذر "عمر، يعمر". و قد جاءت في القرآن الكريم بعدة أوجه بما فيها "استعمركم فيها" و "عمروها" و "عمارة المسجد الحرام" و ارتبطت بمعان سامية تعكس مهمة الإنسان على وجه الأرض. فمعناها العملي يدل على عملية إحياء المكان أو الأرض بجعلها عامرة و أهلة و موفورة النعمة .

أما استعمالها الشائع حاليا، فهو خطأ. إذ أن استخدام كلمة (استعمار) أصبح للدلالة على تلك الحقبة التاريخية المتمثلة في استيلاء العدو — وبخاصة الغرب الأوروبي خلال القرنين التاسع عشر و العشرين — بفضل التقدم الصناعي و التفوق التكنولوجي، على البلدان الأخرى ما وراء البحار التي كانت تعيش فترة ضعف عسكري و تخلف حضاري. وقد تواطأت البلدان الأوروبية المهيمنة على استعمال هذا المصطلح بغرض إسباغ المدلول اللغوي الإيجابي لتلك المرحلة و المتمثلة في إنشاء مستوطنات بشرية في المناطق غير الأهلة بالسكان و إعمار الأراضي غير المستغلة بالبناء و الزراعة في تلك البلدان. و لا يخفى على أحد في عصرنا ما صاحب تلك الفترة من أعمال إجرامية و انتهاك للحقوق و غضب للأوطان، مما أدى إلى قيام ثورات التحرير و مطالبة بالاستقلال الوطني.

1. عودة إلى البدايات

يعود الاهتمام بالتراث والمعلم الأثري في الجزائر إلى الفترة الاحتلالية الأولى. فقد ارتبط الفضول العلمي وشغف الاستكشافات التي كانت تجري في القرن التاسع عشر، ارتباطاً وثيقاً بالمشروع الكولونيالي. ففي بداية الغزو، ابتداءً من عام 1840، فتحت القوات العسكرية الأبواب للبعثات العلمية في الجزائر التي طورت خلال العمليات الاستطلاعية مفاهيم تصنيف التراث وأساليب التطوير والحفاظ (Oulebsir N 2004)، (Aiche B. et al. 2006). وقد انطبعت تلك الدراسات الميدانية بطابع إيديولوجي مفاده البحث عن الجذور اللاتينية والرومانية في شمال إفريقيا، مما سيكون له الأثر في ترسيخ وتأسيس الاحتلال (Ruel A. 1999) وإضفاء الشرعية على التملك الكولونيالي. فبصفتها الوريث القانوني والتاريخي للتراث الأوربي، سمحت السلطات الفرنسية بنقل مجموعة كبيرة من الرفات الرومانية التي تم تحديدها وحدها في الجزائر، إلى متاحف باريس. وفي خضم هذه النزعة المحمومة لاستعادة التراث الروماني، أقدمت والسلطات الفرنسية على عمل تخريبي بحجة الحرص على الحفاظ والشرعية التاريخية، تمثل في مشروع تفكيك قوس النصر بمدينة "جميلة" ونقله إلى العاصمة الفرنسية (Oulebsir N. 2004)، (79). مما يبين استمرار هذا الولع بالتراث المحلي هو ما قامت به مجموعة من الباحثين والأعيان والسياسيين الفرنسيين سنة 1870 بإنشاء جمعية أصدقاء القصب، هدفها حماية ما بقي من المدينة العتيقة من التخريب والهدم الذي كان يترصدها. وبذلك امتد ذلك الاهتمام إلى التراث المحلي باعتباره أحد أطراف تراث الإمبراطورية الفرنسية.

وإذا كان ما شيدته السلطات الفرنسية من مبان ومدن منذ دخولها سنة 1830 إلى سنة 1962 يدعو إلى تصنيفه ضمن التراث بحكم قدمه الذي يتجاوز القرن من الزمان، فإن ما يميزه هو صبغته الثقافية المنحازة إلى المجتمع الأوروبي المقيم في الجزائر. فقد عكست أنماط البناءات وطرزها المعمارية الموجودة الحقب التاريخية المتتالية التي مر بها الاحتلال الفرنسي خلال ما يزيد عن القرن، وارتبطت بموجات المستوطنين الذين ظلوا يتوافدون على المستعمرة طيلة فترة التوسع الكولونيالي. إن التصنيف الكرونولوجي للمباني والأنماط يؤكد لنا اقتراحنا الكلي باحتياجاتهم وأذواقهم الفنية. فقد حافظت هذه المباني بالخصوص على علاقتها بالبلاد الأم-فرنسا وأوربا كامتداد ثقافي واجتماعي لها، كما يفسره التشابه الصارخ الذي يجده الزائر لكل من مدينتي الجزائر وباريس.

ومع ذلك فينبغي الإشارة إلى منحنى العمارة الكولونيالية بداية من سنة 1900 الذي أدمج الكثير من العناصر المحلية "الإسلامية" في قاموسها المعماري. فقد أخذ التكيف التدريجي مع خصائص البلد المختل وثقافته يصعب ثقافة المعمرين المقيمين في المستعمرة ويعددهم عن ثقافتهم الأم، فيما أدى جو الحرية المطلقة التي كان يتمتع بها المهندسون المعماريون في غياب القيود الإدارية التي واجهوها في بلد البحر، إلى ظهور الاجتهادات المعمارية غير المسبوقة وإلى إضفاء طابع المهجانة في هذه العمارة متمرج فيها الثقافة المحلية بالثقافة الكولونيالية. وهكذا أقيمت مبان ومنشآت خارج النظم المرجعية الغربية المعروفة. (Picard Aleth 1994) فوفقاً لـ (Wright G. 1991)، (17)، (Roosmalen P. 2006)، فقد اتخذت سياسة تخطيط المدن الكولونيالية الفرنسية المستوطنات البشرية المنشأة مختبراً للتجارب ومجالاً لاختبار الأفكار الجديدة، سواء المعمارية أو العمرانية. وقد وجد عدد كبير من الأفكار غير المسبوقة، التي غالباً ما يتم وضعها من قبل المهندسين المعماريين حديثي التخرج ومخططي المدن، والذين لم يجدوا الفرص المواتية في أوروبا، الحرية المطلقة في المستعمرات (Wright G. 1991)، (55)، (Roosmalen P.V.). وهكذا يمكن تفسير ظهور عمارة ما يسمى بالنيوموريسكية أو عمارة جونا، التي تشكل الاستثناء في العمارة الكولونيالية، والتي ارتبطت بسياق سياسي معين يهدف إلى ردم الهوة الواسعة بين الأهالي والمعمرين واستمالة السكان إلى السلطة القائمة.

أما بالنسبة لممارسة مهنة المهندس المعماري خلال الفترة الكولونيالية، فإن القوائم الشاملة للمعماريين تسمح لنا بتأكيد حصرتها على النخبة الأوروبية دون غيرها من أبناء الأهالي (Ben-Hamouche M. 2018، Chebahi M. 2013). فمن المفارقات بالنسبة لسياسة التقارب التي أطلقها نابليون الثالث في عام 1863، ثم مارسها جونا في عام 1903، والتي اتخذها جاط شوفالييه آخر عهد الاحتلال، حوالي سنة 1953 (شوفالييه، سي 2014)، أن أياً من المشاريع التي تحمل بعض سمات الطراز العربي الإسلامي لا تحمل اسم معماري جزائري واحد.

2. التراث الكولونيالي ونظرية ما-بعد-الاستعمار

تتيح لنا نظرية ما-بعد-الاستعمار post-colonialism، إلى الكشف عن إحدى أكبر التحديات التي تواجه المستعمرات بعد نيل استقلالها السياسي والعسكري ألا وهو استمرار التأثير الكولونيالي على الحياة المدنية. فللتركة الكولونيالية تداعيات قوية على هويات الدول المستقلة، و اقتصادياتها ولغتها، و العمارة كجزء لا يتجزأ من المنظومة الكولونيالية، لا يمكن إلا أن تكون في قلب نموذج نظرية ما-بعد-الاستعمار.

إن إحدى الموضوعات الجوهرية لنظرية ما-بعد-الاستعمار في المجتمعات المختلة سابقًا هو مفهوم الهوية الثقافية. فبعد أن خضعت هذه البلدان لنير الاحتلال، لا تزال في حالة من المعاناة الثلاثية بين؛ ضياع الهوية القديمة، و التهجين نتيجة الازدواجية الثقافية، و الرغبة المستمرة في التحرر و الخروج من دائرة التخلف. و يكون بذلك الفن المعماري و العمران، الوعاء الحاوي لهذا التواجد المتنافر بين الأبعاد المذكورة، و ذلك ما يجعل بقاء العمارة الكولونيالية و التعامل معها وضع في غاية الإثارة، كونه يرتبط في الكثير من النواحي بمسألة استعادة الهوية الوطنية.

و لعل التشريعات هي أكثر المصادر المولدة لامتداد التأثير الكولونيالي في حالة الجزائر ما بعد الاستقلال. فتاريخ القوانين المتعلقة بالتراث و التي تشكل الإطار الإداري للتراث العمراني في الجزائر، تعكس مدى هذه الاستمرارية. فقد وجدت الدولة الجديدة نفسها مضطرة إلى الإبقاء على التشريع الكولونيالي بأكمله أمام غياب الآلة التشريعية الوطنية و التخلف العلمي. و هكذا فقد اكتفت خلال تعديل النصوص الفرنسية بشطب الإشارات الموجودة في النصوص إلى الجمهورية الفرنسية و تعويضها باسم الجمهورية الجزائرية. إن هذه هي حالة القانون رقم 02-05-1930 المؤرخ 2 مايو 1930 ، المتعلق بإعادة تنظيم حماية الآثار الطبيعية و المواقع ذات الطابع الفني أو التاريخي أو العلمي أو الأسطوري أو الخلاب، والتي تم تفعيلها في عام 1963. و إلى يومنا هذا، لا تزال النصوص و الممارسات في مجال حماية التراث في الجزائر تلجأ إلى استعارة قوانين تقنين التراث و المعالم التاريخية من بلدان ما وراء البحار (Aiche B. et al. 2006).

3. الإشكال اللغوي والدلالي

في معناه الأدبي اللاتيني، فإن مصطلح التراث أو باتريمون، يتألف من كلمتين؛ باتر أو فاذر (الأبوة) + مونيوم (الالتزام أو الوضع القانوني). فاشترائه الجزئي مع كلمات لاتينية مماثلة، مثل *mātrīmōnium* ، "زواج" ، و *testimōnium* ، "دليل" يوضح المعنى بشكل أكبر لمصدر الكلمة اللاتينية. أما التعريف الأدبي الغربي للتراث، فيفسر بأنه "مجموعة الخيرات الموروثة من الوالدين" أو إلى "الخير الذي يؤول إلى المرء بالإرث عن أسلافه". و من هنا فإنه يبدو أن إطلاق هذا المصطلح على التراث الكولونيالي في الجزائر غير موفق. و قد تكون المصطلحات الأخرى مثل الغنيمة أو التركة أو الفيء هي الأقرب لهذا النوع من المباني التي تركها الاحتلال الفرنسي للمجتمع الجزائري نتيجة الحرب. فلا يمكن من حيث منطلق هذا التعريف إطلاق تسمية التراث على ما تركه الاحتلال الفرنسي .

كما أن اصطلاح المصطلحات التوافقية لهذه المباني مثل "التراث المشترك" و "تراث القرن التاسع عشر" هي أقرب إلى الهروب من المواجهة حول مسألة هذه التركة الكولونيالية و وضعها الحرج في المجتمع الجزائري. فالاشتراك المزعوم في هذا التراث الذي يعكس روح الشراكة والاتفاق المتبادل بين المجتمعين الجزائري و الفرنسي لا ينطبق على هذه التركة الكولونيالية التي تم بناء معظمها من طرف واحد و بأسلوب الهيمنة. أما انتسابه التاريخي للقرن التاسع عشر، فيبدو أنه مرتبط في معناه و محتواه بالفترة الزمنية الأوروبية وليس بالفترة التي عاشها المجتمع الجزائري خلال تلك المرحلة. فهذا المصطلح قد يعني وضعًا تاريخيًا في أوروبا في إطار سياقها الحضاري العام، فيما يعكس وضعًا أليما للمجتمع الجزائري و كثيرا من البلدان الأخرى خلال القرن التاسع عشر .

أما بالنسبة للمحتوي السيميائي أو الدلالي لهذا التراث، فإن الأعمال المعمارية الكولونيالية من طبيعتها أن تحمل علامات ورموزًا غالبًا ما تتجاوز الوجود المادي والحضور الجسدي للمباني و العمارة. و لفهم هذا المعنى نستعين بالأعمال الأدبية للباحثين ماركوس وكامرون (2002)، إذ يرى الباحثان تطابق مجال العمارة مع قواعد اللغة إلى حد بعيد، و هو ما سبق لعالم اللسانيات السويسري دي سوسور (1857-1913) الإشارة إليه. فكل مبنى يكون إذن، من خلال عناصره المعمارية وصفاته الجمالية وقواعده تركيبه، مشبعًا بالقيم الثقافية (Zhang Xinmu 2009) و ناطقًا لها. فالعمارة هي بقول آخر، الساحة التي يندمج فيها الفن والقيم (الأخلاقية ، الجمالية ، الروحية) ، ويتم التعبير عنها ، إما بشكل عفوي أو بكل وعي، عن الهوية الراقية أو المنسقة.

و في سياق ارتباط العمارة بالسيميائية، يرى الباحث الصيني (Zhang Xinmu 2009) ، أن تصنيف الإشارات في الهندسة المعمارية إلى ثلاث فئات: الإشارات الاجتماعية التي تعكس الوضع الاجتماعي، و الثقافية التي تعبر عن هوية المجتمع أو الناس، و الجمالية التي تعكس مستوى الكمال والشعور بالفن. و لكنه غالبًا ما تتشابك هذه الإشارات و تتراكب من خلال فن البناء لتشكّل نظامًا معقدًا للغة المعمارية. و لا غرو، فإن المجال المعماري هو الميدان الذي يختلط فيه علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والثقافة والفلسفة. و بقول آخر، فإن العمارة الكولونيالية هي مصدر لا ينضب من المعاني و تمثلات التاريخ الكولونيالي و إفرزاته المادية و اللامادية في البلاد المستعمرة. (Dulucq S. 2009) و من خلال تطبيق هذه النظرية

النحوية والدلالية على العمارة الكولونيالية، نستشف مدى تنافر هذا التراث الكولونيالي في البلدان المستعمرة، بين المستخدمين الجدد و البيئة المبنية الموروثة. (شكل 1).

الشكل 1: الزخارف البشرية و التماثيل كوسيلة للزخرفة في العمارة الكولونيالية.



المصدر: Michael Runkel (2010).

4 . التراث الكولونيالي: الكائن ذو الذاكرتين

من المسلم به أن أي نهج لتطوير التراث ما هو في الواقع إلا عمل سياسي و ثقافي يرمي إلى ترميم الذاكرة و حفظها. فالمباني هي وعاء الذاكرات والآثار. فالتكيز على الحفاظ على التراث يخدم قبل كل شيء حماية الذاكرة المشتركة لأفراد المجتمع والهوية الجماعية من أي محو أو نسيان أو إساءة ، ثم تنشيط الأطر المكانية المحمية كتجربة أسلاف التي يستلمها الأجيال المتلاحقة. و بحسب نظرية هالباوش، Halbwachs (1925) ، فإن أي مكان أو بيئة مبنية لها ذاكرة خاصة تعكس جميع خيالات وأحداث المجتمع التاريخية. فالمكان، سواء كان بناء أو ميدانا، يتلقى حتماً بصمة المجموعة البشرية التي عاشت فيه، و العكس كذلك صحيح. فكل جانب وكل تفاصيل هذا المكان له معنى معين لأعضاء تلك المجموعة. بقول آخر، فإن نفس المكان، و ليكن بناء أو مدينة، سيكون له ذاكرتان، أولاهما تعود لمؤسسي ذلك المكان و الذين غادروه، و الثانية هي للمستعملين الذين لم يشاركون في التأسيس و إنما وجدوا أنفسهم في ذلك المكان. و إذا باشرنا بتطبيق هذه النظرية على التراث الكولونيالي من خلال عملية حيازتها، فإن البيئة المبنية هي مكان ذي ذاكرتين متعارضتين. فهي من ناحية، ذلك المكان الذي يحفظ للمعمرين كل ذكريات الزمن الجميل وتفصيل "الأيام الخوالي" والتي لا تزال تغذي المواقع الإلكترونية الذاكراتية و التي أصبحت مقصدا لزيارات "الأقدام السوداء"، اشتياقا للبيئة التي قضوا فيها شبابهم. أما بالنسبة للقاطنين الجدد، فهي كثيرا ما تلتصق بزمن الحرمان، و ميدانا يذكرها بحقة الهيمنة والاستبعاد التي عاشوها في حضور المعمرين. و في خضم هذه الذاكرة المزدوجة يشهد المكان تفاعلا متواليا من التكيف والتحويل ، و صراعا بين الذاكرتين.

5 إشكال الانتماء الجغرافي و التاريخي

من الأسس التي يقوم عليها مناصرو الحفاظ على التراث الكولونيالي هو الانتماء الجغرافي و وجوده على أرض الوطن، و تحوله بالتالي إلى جزء من تاريخ هذه الأرض. فالمادة 2 من القانون الجزائري رقم 98-04 تنص على ما يلي: "تعتبر جميع الممتلكات الثقافية غير المنقولة ، وغير المنقولة بالوجهة ، والمنقولة الموجودة على أرض المباني الواقعة في النطاق الوطني ، والتي تنتمي إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين ، تراثاً ثقافياً للأمة، وكذلك في باطن الأرض في المياه الإقليمية الداخلية والوطنية التي ورثتها الحضارات المختلفة التي خلفت بعضها البعض من عصور ما قبل التاريخ حتى يومنا هذا" [القانون 04/98 ، الصادر في 1998 و المراسيم التطبيقية في 2003. من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

الشكل 3 (أ و ب): الملعب الأولمبي في برلين ، في عامي 1936 و 2006 محا العمارة النازية.



المصدر: Josef Jindřich Šechtl http://sechtl-vosecck.ucw.cz/cml/dir/berlin_1936_35mm.html ،
Oliver Heintz (2013).

أما في مجال البيداغوجيا، فإن إصدارات الأعمال المعمارية وخاصة الكتب المدرسية في أوروبا، تجتهد في استبعاد أية إشارة إلى المباني المعروفة بسبب ارتباطها بالحقبة النازية. فالمهندسون المعماريون المقربون من الحركة ، أمثال **Paul Ludwig Troost** و **Albert Speer** مثلا، لا تذكر أسماءهم. و قد أزيحت أعمالهم خارج أي طور من التعليم المعماري. أما إذا ما تم الاستشهاد بالعمارة النازية، فإنها دائما تكون محل الاستخفاف والاستبعاد من أية محاولة للإلهام، على الرغم من ارتباطها الوثيق بالجذور الأوروبية.

6. محاذير التآريث و الشرعنة

من المعلوم أن الأعمال المعمارية هي الوجه الملموس للحضارات و الأمم. فبالإضافة إلى العلامات والرموز التي تحملها، فإنها غالبا ما تكون نتاجا لسياق اجتماعي و ثقافي و أيديولوجي وسياسي معين، وفي نفس الوقت عاكس له. لقد كان و لا يزال يتم تشييد المعالم الأثرية والمباني على مر التاريخ، كمؤشر على العظمة والتفوق الإمبراطوري (**Chadoin O. 2014** ، **Zhang Xinmu 2009**). فزيادة على الدور الوظيفي، فإن المبنى يمارس تأثيرا بصريا مستمرا على المجتمع، و يرسل في نفس الوقت رسالة التحدي إلى القوى المتنافسة. و لذلك فإن العمارة الكولونيالية ليست استثناء و لا بريئة. فهي تمثل الوجه المادي للنظام الكولونيالي القديم القائم على الاعتقاد بالتفوق والطبقية البشرية. فمن خلالها كان النظام الكولونيالي يقوم بالدعاية الحضارية والاستعراض العسكري. فقد كان الفن والجماليات دائما القوة الناعمة التي تخفي العنف وتحجب الفظائع التي ترتكبها الأنظمة المهيمنة. لطالما أراد الكولونيالي، الذي يتمثل معناه اللغوي في تعمير الأراضي غير المأهولة، و نقل الصورة الحضارية و المهمة النبيلة من خلال الهندسة المعمارية (**Wright G. 1991**). و لطالما استعملت المنشآت الكبرى للتعبير عن القوة و التمكّن التي تردع المجتمع من الخروج عن السيطرة و التمرد.

إن عملية التآريث أو التصنيف ضمن التراث الوطني، والتي يقوم بها عادة المسؤولون من السلطات العامة و حتى المنظمات غير الحكومية، هي عملية مؤسسية تحدف إلى التعرف على آثار فترة ماضية وتعزيزها من خلال منح معالمها مكانة راقية لدى المجتمع. و عندما يتم ذلك بدون دعم شعبي حقيقي من المجتمع، هذا الأخير الذي يجب أن يشارك في العملية كطرف رئيسي، فعالبا ما يجعل المباني المصنفة إشكالا موضوعيا، قد ينال اهتمام أقلية صغيرة من السكان أو الخبراء المشبعين بالعقيدة الحدائية أو القيم الكولونيالية، فيما يبقى محل ازدراء أو إهمال لدى المجتمع. و في هذا المضمار الذي يتعلق بمسألة تصنيف التراث الكولونيالي في إفريقيا و الذي يمس العديد من الدول التي كانت تحت الاحتلال، يتساءل **Guenneguez A. (2015)** ؛ كيف يمكن للمرء أن يشعر بأنه وريث مبنى "أجنبي" لطالما كان رمزا وماديا للقوة الكولونيالية؟ ما مفهوم التراث في هذه الحالة؟

إنه غالبًا ما يحتاج لتصنيف التراث الكولونيالي بزعم الشهادة التاريخية التي يقدمها لنا، و هو بذلك يلتف على الجانب الآخر من العملية، وهو خطورة شرعنة الوجود الكولونيالي الذي لا يمكن فصله عن آثاره. فغالبًا ما يتم تجاهل التأثير الدائم للحجر على الذاكرة الجماعية للأجيال التي تتضاءل معرفتها حول الحقبة الكولونيالية و تنعدم مع الوقت، ليبقى الحجر وحده شاهدا على الوجه الحسن للاحتلال. وبعبارة أخرى، فإن الخطورة في عملية التأثير و الشرعنة، تتمثل في الاختفاء التدريجي للشهود المباشرين لمظاهر الاحتلال الفرنسي من المجتمع مما يفسح المجال لاستمرارية التراث المادي في تشكيل ثقافة الأجيال اللاحقة في غياب الصور المسأوية المرافقة لها. فتأثير استمرار المباني الكولونيالية ذات الأعمار الطويلة بحكم متانتها و صلابتها، لا يقتصر على التأثير في الإدراك البصري، وإنما يتعداه إلى تشكيل سلوك أجيال المستخدمين المتعاقبين عليها وفقًا لاشتراطاتها الفراغية. و لعل كلمة ونستون تشرشل الشهيرة في "أنا نشكل مبانينا؛ لكنها سرعان ما تعود لتشاكلنا" مهمة جدا في فهم الجزء الثاني من المقولة حول تأثير البناء على البشر.

7- ما العمل بالتراث الكولونيالي ؟

في مفهومها البسيط و الأساسي للعمارة، فهي صناعة بشرية مهمتها توفير المأوى و تهيئة الفراغ للأنشطة المتعددة، و هو ما توفره العمارة الكولونيالي كعبان قائمة و مشيدة. فمن حيث وجودها النفعي الحالي، لا تختلف كثيرا في الصفات مع المباني الأخرى التي تعود إلى ثقافات أخرى. فالتراث المبني، بغض النظر عن بناه، ما هو إلا تجربة إنسانية ناجمة أساسا عن الحاجة أولا، ثم من التراكم المعرفي في مجال تقنيات البناء. فلطالما كان عمل البناء عبارة عن مزيج من الاحتياجات، و الاستجابات التقنية لمتطلبات المكان، و التعبير الفني عن زمانه دائما. و لذلك فإن الإدانة الأيديولوجية للمبنى الكولونيالي لا ينبغي أن تؤدي إلى الرفض القاطع و الشامل لتجربتها العمرانية و هندستها المعمارية. فتعريفها و تصنيفها وحفظها وصونها يجب بالتالي يجب أن يتم بروح منفتحة على الضرورة النفعية، و المعرفة العلمية التراكمية من جهة، و كذلك إحيائها السيميائية التي تكون في مستوى آخر من القراءة المعماري.

و لذلك فإن هدف هذا العمل هو وضع أسس مشروع منهج جديد، وطريقة تصنيف مستحدثة تقتصر على مجال الهندسة المعمارية و الممارسة الحالية في ذات المهنة، مع مراعاة المعيارين السابقين في إطار مصفوفة التأثير. و في هذا الإطار النظري يجب التأكيد على تمييز مجال العمارة عن المجالات الأخرى الميادين الأخرى، مثل الآثار والتاريخ والفن والأثروبولوجيا، التي تشترك كلها في التعامل مع التراث. فالإنسان في العادة لا يبي ما هو علم الفائدة (Zhang Xinmu 2009)، وبالتالي فإن البعد الوظيفي هو السبب الأول لوجود البناء. أما البعد الرمزي فهو السبب الرئيسي للاحتجاج على العمارة الكولونيالية (الجدول 1). و يجب التنويه هنا بأنه لم تؤخذ في الاعتبار معايير أخرى ناتجة عن التنوع الموضوعاتي والتسلسل الزمني والإقليمي للتراث الكولونيالي، والتي تشكل الأساس النظري لقوائم الجرد المختلفة.

7-1 التحيف Muséification

و يقصد بالمصطلح أعلاه، عملية انتقاء مبان لتكون متاحف أو أشياء تدخل في المتحف. و يتعلق الأمر هنا بالمباني الكولونيالي ذات الوجود السيميائي العالي والقيم الأخلاقية المرتبطة بالثقافة، ولكن ليس لها قيمة استخدام كبيرة. و نقصد هنا على سبيل المثال، الكنائس والمقابر التي لا تزال لها أهمية رمزية للسلطات والمجتمع الفرنسيين، و كذلك التماثيل و الشخصيات المحسدة. فما تتطلبه هذه المباني والمواقع التاريخية هو إجراءات صيانة دورية و حمايتها من التخريب. و يتطلب ذلك عقد اتفاقيات ثنائية لحمايتها تضمن تمويل إدارتها وصيانتها. كما يقتضي ذلك نقل اللوحات التذكارية للشخصيات التاريخية والتماثيل والأعمال الفنية الثابتة التي يتمثل استخدامها الرئيسي خلال فترة الاحتلال في تجميل المدينة، إلى متاحف أو تحويلها إلى آثار محمية للسياحة والعلم والذاكرة و هي بذلك لا تحتاج أن تبقى في الأماكن العامة كون الاهتمام بها سيقصر على جمهور صغير و معين (الشكل 4).

الشكل 4: نافورة عين الفتوة ، سطيف ، نهبها مواطن في 18 كانون الأول / ديسمبر 2017



المصدر: وكالة فرانس برس

2-7 عمليات الطمس التحويلي

يعادل هذا المصطلح ما هو متداول باللغة اللاتينية باسم ديكولونزاسيون **Décolonisation**. فللمباني الكولونيالية العمومية في المدن الجزائرية حضور مادي بارز سواء من حيث العدد أو الحجم أو التموقع. وعلى الرغم من قيمتها الدلالية الأكيدة، إلا أن لها قيمة استخدام لا يمكن تجاوزه. وتمثل هذه المباني في المؤسسات العامة مثل المدارس والمستشفيات والأسواق ومقرات البلدية و المصالح العمومية. كما يمكن إضافة المباني الملحقة بشبكات المرافق العامة مثل غرف الكهرباء ومحطات القطار والجسور إلى هذه الفئة. فما يجب عمله تجاه هذه المباني هو طمس بعدها التاريخي الذي يشير بوضوح إلى أصلها الكولونيالي وحبب تأثيرها البصري الدائم على الذاكرة الجماعية (الشكل 5). و تتمثل العملية في تحويلها المنهجي بما في ذلك واجهاتها و استغلالها، حسب الحاجات الحالية القائمة أو المرغوبة، و تحرير أشغال الترميم من القيود القانونية و الإدارية التي تلزم أحيانا المعماريين للمحافظة على الشكل الأصلي للمبنى.

و يشكل الإسكان قطاعا واسعا من حيث المساحة و عدد المباني التي تحمل الهوية الكولونيالية بشكل بارز، لهذه العمليات التحويلية. و الواقع أن عددا كبيرا من المباني السكنية والمنازل الفردية يشهد تحولات مستمرة و عميقة يقوم بها السكان بهدف تكييفها لخصوصياتهم الثقافية و الاجتماعية. فبقاء هذه المباني السكنية يرتبط أساسا بأزمة السكن التي يعاني منها المجتمع رغم أن الكثير منها أصبح في وضعية متقدمة من التهالك و يشكل خطرا على الحياة العامة. فإبقاؤها على ما هي من تعبير سيميائي عن الحقبة الكولونيالية يشكل مصدرا للاندواجية الثقافية و المحجاة المعمارية.

الشكل 5 (أ و ب): **Cinéma Salle-Majestic** و **GUERINEAU** و **BASTELICA**. المهندسين المعماريين ، 1928-30. تم تحويله إلى غرفة أطلس.



المصدر: <http://mutualheritage-alger.univ-tours.fr/items/show/135>

3-7 عمليات الاسترجاع أو التأهيل

يشمل التراث الكولونيالي أيضاً المباني التي ليس لها قيمة دلالية كبيرة أو التي اندثرت بعد خروج مستعمليها الأصليين أو انتهاء أنشطتها الحضرية الو منوطة بها، فيما تكون هياكلها و عناصرها البنائية لا تزال متينة وصالحة. و تشمل هذه الفئة مباني المزارع و الأحواش و المصانع و المنشآت الصناعية العاطلة. و تقع معظم هذه المباني سواء في الغالب في المناطق الصناعية القديمة أو في المناطق الريفية. و يعتمد تحويل هذه المباني على استردادها الواعي و الحذر، و العناية باسترجاع بنيتها الهيكلية و قيمتها المكانية الحالية. فرغم جنوح الإدارة العامة في الغالب إلى الهدم و البناء الجديد، اختزالا للإجراءات الإدارية و التقنية، فإن الاحتفاظ بهياكل هذه المباني و جدرانها السميكة المبنية بالحجارة لها مردودها الإيجابي في مجال تكلفة الإنشاء. و يشكل هذا الاتجاه مجالا جديدا في الكثير من المدن الأوربية القديمة، حيث تحولت الكثير من المباني الصناعية القديمة و المحطات إلى مطاعم و أماكن ترفيه و أنشطة مستحدثة جديدة. (الشكل 6: مطحنة دقيق حسين داي). يشمل التراث الكولونيالي أيضاً المباني التي ليس لها قيمة دلالية كبيرة أو التي اندثرت بعد خروج مستعمليها الأصليين أو انتهاء أنشطتها الحضرية الو منوطة بها، فيما تكون هياكلها و عناصرها البنائية لا تزال متينة وصالحة. و تشمل هذه الفئة مباني المزارع و الأحواش و المصانع و المنشآت الصناعية العاطلة. و تقع معظم هذه المباني سواء في الغالب في المناطق الصناعية القديمة أو في المناطق الريفية. و يعتمد تحويل هذه المباني على استردادها الواعي و الحذر، و العناية باسترجاع بنيتها الهيكلية و قيمتها المكانية الحالية. فرغم جنوح الإدارة العامة في الغالب إلى الهدم و البناء الجديد، اختزالا للإجراءات الإدارية و التقنية، فإن الاحتفاظ بهياكل هذه المباني و جدرانها السميكة المبنية بالحجارة لها مردودها الإيجابي في مجال تكلفة الإنشاء. و يشكل هذا الاتجاه مجالا جديدا في الكثير من المدن الأوربية القديمة، حيث تحولت الكثير من المباني الصناعية القديمة و المحطات إلى مطاعم و أماكن ترفيه و أنشطة مستحدثة جديدة. (الشكل 6: مطحنة دقيق حسين داي).

الشكل 6: مطحنة الدقيق في حسين داي في الجزائر العاصمة (1920)، احترقت عام 2014 و هي في انتظار أعمال التحويل و الاسترجاع.



المصدر: Ideal Collection P.S.

الخلاصة

يطرح التراث الكولونيالي إشكالا ثقافيا حادا في البلدان المستعمرة سابقا مثل الجزائر. فحضورها الدائم والملموس في غالبية المدن المعاصرة و في ضوء نظريات ما-بعد-الاستعمار، يطرح إشكالية آثاره الكامنة و السارية على المجتمع المعاصر و الأجيال المتلاحقة لبلدان المستعمرات بسبب استدامته من جهة و قيمته الدلالية أو السيميائية من جهة أخرى.

ففي الوقت الذي يشرع فيه المجتمع -دولة وشعبا- في استعادة الهوية الوطنية، التي عملت سياسة الاحتلال على طمسها كلية و تغييرها جذريا، فإن التراث الكولونيالي القائم في جميع أنحاء التراب الوطني يطرح تساؤلات حول تحديد وضعيته الثقافية و القانونية. فبسبب عدم دقة المصطلحات في القانون الجزائري، التي كثيرا ما تخلط بين الماضي والتراث، و بين الفراغ المعماري و الفراغ الآثاري (الأركيولوجي)، فإن مكانة هذه التركة، و التي تستر باسم "تراث القرن التاسع عشر"، و "التراث المشترك"، كثيرا ما تضاف سهوا إلى التراث الوطني. فيما تعتبره بعض النخب غنيمة حرب مثلما هو حال اللغة الأجنبية، و المقتنيات التي خلفها الاحتلال بعد جلاءه .

إن ضم التركة المعمارية الكولونيالية إلى قائمة التراث الوطني، كثيرا ما يعتمد بكل اختزال على حجية الوجود الجغرافي لهذه المباني على أرض الوطن، و كذلك على قدمها الزمني. غير أن ذلك لا يصمد أمام اعتبارات التعريف الاصطلاحي و اللغوي للتراث، و كذلك تأثيرها السيميائي الذي يكون في الغالب عاكسا لثقافة المستعمر و مواجهها للذاكرة الجماعية و الهوية الوطنية. فضم هذه التركة إلى التراث الثقافي الوطني يكون بالتالي مصدرا لإثارة الجدل مما يدعو إلى ضرورة إعادة تعريفه و تصنيفه.

و لكون هذا البحث موجه أساسا للمعماريين و المهن المتعلقة بالمباني التاريخية، فإن أول ما يجب اعتباره في هذا المقام، هو ضرورة الفرز البين بين بحالي علم الآثار و الأنثروبولوجيا التي تتعلق بالأماكن الأثرية غير الآهلة و الأطلال من جهة، و الهندسة المعمارية التي تهدف أساسا إلى معالجة المباني الحية بغرض استعمالها و إلى تهيئة الفراغ المبني للاستخدام وفق القيم الثقافية للمستعملين.

يقترح لنا البحث لذلك منهجا بديلا لتصنيف المباني الكولونيالية يقوم على ثنائية هي: قيمة الاستخدام من ناحية، و القيمة الدلالية من ناحية أخرى. و يتم ذلك بإنشاء مصفوفة توضع فيها أنواع المباني و طبيعتها الوظيفية عموديا، و يخضع كل منها للتحقق من وجود كل من القيمتين من عدمها أفقيا. فهذا المنهج يساعد من جهة على تأسيس نظري للتركة المعمارية الكولونيالية، يستفاد منها في الميدان الأكاديمي و التعليمي و البحثي، و يقود من جهة أخرى إلى بناء خطط و عمليات التدخل الحربي في الأماكن التاريخية الكولونيالية من جهة أخرى .

وفقا لهذه الرؤية، يمكن عرض الأصناف المبنية عن هذه الثنائية إلى ثلاث فئات من العمليات هي: التثحيف أو الوضع في المتحف، و الطمس التحويلي، و الاسترجاع الوظيفي. فمن خلال هذا التصنيف يجب أن نفرز المباني التي لها أهمية رمزية قوية ولكنها فقدت فائدتها الخدمية، عن تلك التي لا تزال تحافظ على قيمتها الخدمية و التي لا تزال لها قيمة دلالية كذلك، أو على الأقل حضور تاريخي مهم ، وأخيرا تلك التي فقدت قيمة استخدامها و في نفس الوقت أصبحت لا قيمة دلالية لها و التي تبدو عليها المتانة و الاستدامة المادية.

1. Aiche B., Cherbi F. et Oubouzar L. (2006) Patrimoine architectural et urbain des XIX^{ème} et XX^{ème} siècles en Algérie. « Projet Euromed Héritage II. Patrimoines partagés » Revue Campus 4, pp 34-45.
2. Ben-Hamouche M. (2018) L'architecture et l'urbanisme au Maghreb aux XIX-XX^{ème} Siècles, Alger 1800-2000 Alger: FONDATION MEDINA-ENAG.
3. Chadoin O. (2014) Les formes informant: le retour du symbolique dans la fabrique de la ville néolibérale, Questions de communication, 25 | 2014, 21-39.
4. Chebahi M. (2013) L'enseignement de l'architecture à l'École des beaux-arts d'Alger et le modèle métropolitain : réceptions et appropriations (1909–1962), ABE Journal [En ligne], 4 | 2013, mis en ligne le 01 juillet 2014, consulté le 14 mai 2020. URL : <http://journals.openedition.org/abe/3393>
5. Chevallier, C. (2014). Jacques Chevallier, l'Algérien: « Français, écartelé entre l'Afrique et l'Amérique, mon rêve a été de me créer une patrie à moi. C'est en Algérie que je me la suis faite ».. Confluences Méditerranée, 90(3), 175-194. doi:10.3917/come.090.0175.
6. Dulucq, S. (2009). L'histoire coloniale en ses œuvres (c. 1890 - c. 1930). in Écrire l'histoire de l'Afrique à l'époque coloniale: (XIX^e-XX^e siècles) , S. Dulucq, ed.), (pp. 119-160). Paris: Editions Karthala.
7. Gwendolyn W. (1991) The Politics of Design in French Colonial Urbanism. Chicago: University of Chicago Press.
8. Hadjilah, A. (2016) "L'architecture des premières maisons européennes d'Alger, 1830-1865." Artl@s Bulletin 5, no. 1: Article 2. Pp 7-23.
9. Halbwachs M. (1925) Les cadres sociaux de la mémoire (1925) Parsi : Félix Alcan.
10. Kohen, M. G. (1997) Le rôle des principes fondamentaux du droit international. In Possession contestée et souveraineté territoriale, Chapitre V. Graduate Institute Publications. doi :10.4000/books.iheid.1308.
11. Lagae J. (2008) From "Patrimoine partagé" to "whose heritage"? Critical reflections on colonial built heritage in the city of Lubumbashi, Democratic Republic of the Congo Afrika Focus — Volume 21, Nr. 1, 2008 — pp. 11-30
12. Markus T. et Cameron D. (2002) The Words between the Spaces London & New York: Routledge.
13. Oulebsir N (2004) Les usages du patrimoine Paris : Maison des Sciences de l'Homme.
14. Roosmalen P. (2006) Le positionnement de l'héritage colonial bâti 157-159. In Architecture coloniale et patrimoine. Expériences européennes (Marc Pabois, Bernard Toulhier ed.), Paris : Somogy éditions d'art.
15. Roosmalen P. (2003), in, Identification and Documentation of Modern Heritage, (R. van Oers, S. Haraguchi eds.). World Heritage Papers no 5, Paris : UNESCO.

16. Ruel, A. (1999) L'archéologie : la passerelle invisible du patrimoine à l'identité », Alger 1860-1939. Le modèle ambigu du triomphe colonial. Mémoires, N°5.
17. Stovel H. (2007) Convention du Patrimoine mondial : mécanismes et organes de protection ICOMOS in Journalisme et patrimoine mondial (Moumouni Ch et Simard C. ed.) Montréal : La presse de l'Université de Laval.
18. Volait M. (2005) « Patrimoines partagés » : un regard décentré et élargi sur l'architecture et la ville des XIXe et XXe siècle en Méditerranée. L'architecture coloniale. L'expérience française, Toulie, B. & Pabois, M. (ed.),. pp. 121-122.
19. Zhang Xinmu (2009). Approche sémiologique de l'architecture Synergies Chine n° 4 - pp. 205-214.